الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
23 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد توسكانو (نائب الرئيس) . . . . . (سويسرا)

المحتويات

البند ٣٨ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل علي مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٥٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (تابع)

البند ٧٣ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلي فرادى البلدان أو المناطق؛ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-58158 (A)

في غياب السيد والي (نيجيريا)، تولى السيد توسكانو (سويسرا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥.

البند ٣٨ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السورى المحتل علي مواردهم الطبيعية (تابع) (A/C.2/60/L.11)

تقديم مشروع القرار *A/C.2/60/L.11*

١ - **السيد الفرنواني** (مصر): قال إن كوبا قد انضمت إلي مقدمي مشروع القرار.

٢ - وأضاف أن مشروع القرار يتضمن عدداً من المبادئ المقبولة دوليا فيما يتعلق بالسيادة الدائمة للشعوب تحت الاحتلال الأجنبي علي مواردهما الطبيعية، وهو يسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبعدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من المبادئ المرتبطة بشكل عام بالشرعية الدولية. وأن الهدف من مشروع القرار هو إصلاح الحالة المتدهورة بشدة.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). (**A/60/8, Supplement No.8, A/60/168 and A/60/347-E/2005/60)**

٣ - **السيدة تيبايجوكا** (المديرة التنفيذية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة): قالت إن الدول الأعضاء تعطي اهتماماً متزايداً للعديد من قضايا المستوطنات البشرية كما جاء في جدول أعمال الموئل وأعيد مرة أخري في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أن تقرير الدورة العشرين لمجلس إدارة الموئل (A/60/8) أكد علي ضرورة تركيز المجتمع الدولي علي المسائل الحساسة لانتشار العمران وما يرتبط به من أزمة الفقر الحضري. فالكثير من هذه المسائل، التي شملتها قرارات مجلس الإدارة، أعيدت مرة أخري في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٤ - وأضافت أن مجموعة من العوامل جعلت أعداداً متزايدة من فقراء الحضر هم أكثر الناس عجزا من حيث الفقر والحصول علي الخدمات الصحية والتعليمية، وأشد الناس تعرضا للأمراض، وهو ما يمثل الفشل الجماعي في مسايرة العمران السريع ونتائج العولمة، فتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد بصورة متزايدة علي قدرة الحكومات وشركائها من المجتمع المدني علي جعل المدن أكثر عدلا وشمولا. فالمعركة من أجل هذه الأهداف ستحقق النصر أو تمني بالهزيمة في المدن.

٥ - وقالت إنه فيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة ومجلس الإدارة دعما للهدف رقم ٧، بضمان الاستدامة البيئية، فقد تحقق تقدم ملموس بإقامة مرفق تحسين أحوال الأحياء الفقيرة. وقالت إنه عندما كان المرفق في مرحلة التصميم، تلقي تمويلا بدئيا قيمته ٢٠ مليون دولار من حكومتي المملكة المتحدة والسويد، وبدأ يعمل في ١٥ مدينة من المدن الأفريقية والآسيوية منذ أكثر من عام. وأوضحت أن هذا المرفق مصمم للعمل مع الحكومات، وسكان المناطق الفقيرة، والمؤسسات المالية المحلية من أجل تعبئة الاستثمارات، كما أنه سيستخدم وسائل مبتكرة لتمويل عمليات تنمية المدن لمصلحة الفقراء مع التركيز علي رأس المال المحلي، والمساعدات التقنية المشتركة، والتمويل الابتدائي لشراكات الوسطاء، وخلق حزم مالية لتحسين المناطق الفقيرة وتطوير البني الأساسية في المدن. وأوضحت أن أول مشروع رائد لضمان القروض، الذي نفذ في جمهورية تنزانيا المتحدة بمشاركة تعاونيات الإسكان النسائية، أعطي بالفعل معدل

استفادة ٤:١ : لكل دولار ضمنه المرفق، وقام أحد البنوك التجارية بإقراض ٤ دولارات إلي المقترضين من ذوي الدخل المنخفض، ليوضح بذلك الإمكانية الهائلة لتمويل الإسكان لمصلحة الفقراء.

٦ - وأردفت تقول إن الصندوق الاستئماني للمياه والإصحاح قد بدأ عمله، وتلقي بالفعل ٥٠ مليون دولار من حكومات النرويج وكندا وهولندا والسويد، وانه سوف يحشد تمويلاً واستثمارا دوليا في مشروعات ذات صلة لمصلحة الفقراء، من خلال الخلط الحكيم بين المنح والقروض. وأضافت أن هذا الصندوق جمع أكثر من بليون دولار لتحسين شبكة المياه والإصحاح في المستوطنات غير الرسمية في أكثر من ٣٠ مدينة أفريقية وآسيوية، كما ساند ''مبادرات الأثر السريع'' لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والإصحاح في إعلان الألفية خلال خمس سنوات، في المدن الثانوية في حوضين رئيسيين من أحواض المياه عبر الوطنية: حوض بحيرة فكتوريا، وحوض نهر ميكونغ العظيم. وأعلنت أن الصين وتايلاند تساهمان أيضا في هذا المشروع الأخير.

٧ - واستطردت قائلة إن كلا المشروعين ينفذ بالتعاون الوثيق مع مجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، وعدد من الجهات المانحة الثنائية الرئيسة، وهو ما يبين أنه من الممكن تعبئة مجموعة كبيرة من الشركاء من أجل هذه الأهداف، بما في ذلك السلطات المحلية والمجتمع المدني. ولكن هذين المشروعين كما قالت، ليسا سوي مبادرات توضيحية تحتاج إلي التوسع فيها بقدر كبير في السنوات الخمس القادمة حتى يمكن الإسراع بتحقيق إنجاز عالمي في تحقيق الأهداف والمحافظة عليها. وفي هذا الصدد فإن التركيز ينصَب علي بناء القدرات، وإدارة البلديات، وتحسين المناطق المجاورة، وتقديم خدمات المياه والإصحاح. وتوجهت في هذا الصدد بالشكر إلي الحكومات التي ساندت المبادرات، داعية الآخرين إلي أن يحذو حذوها من أجل تيسير تنفيذ جدول أعمال الموئل والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وأردفت تقول إن التحدي الذي تمثله الأحياء الفقيرة يتزايد: فالتوقعات تشير إلي ان البليون نسمة الذين يسكنون الأحياء الفقيرة الآن سيتضاعف بحلول عام ٢٠٣٠. وقالت إنه رغم الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير العالمي لعام ٢٠٠٥ عن المستوطنات البشرية من أن نقص الاستثمارات المؤسف في الإسكان لمصلحة الفقراء يعكس نقصاً في الاهتمام بالفقر في المدن، فإنها فشلت دوما في تنبيه صناع السياسات إلي مدى أزمة تنمية المدن، فقلما نوقشت مسائل تخطيط المدن والإسكان والمأوى. ولذا فإنها تحث الحكومات علي التعاون مع مديري برنامج الموئل من أجل تعميم تحديات الأحياء الفقيرة والتنمية الحضرية المستدامة، وأن تساند إمكانياتهم المالية عن طريق مساهمات لعدة سنوات. وأعلنت أن الوجود القطري لموئل الأمم المتحدة سيتم تقديره بغرض إدماجه في الاستراتيجيات متوسطة الأجل والخطط الدولية.

٩ - ومضت تقول إنه بدعم من موئل الأمم المتحدة ومشاركة الاتحاد الأفريقي والتأييد الرسمي، أمكن عقد الدورة الأولي لمؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالإسكان والتنمية الحضارية الذي يعقد كل سنتين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في ديربان وأضافت أن المؤتمر سيكون آلية إقليمية للتشاور لتحقيق أهداف جدول أعمال الموئل والإسراع بتحقيق أفريقيا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وأعلنت أن المشاورات تدعو الآن لوضع اللمسات الأخيرة للمؤتمر الوزاري الأول لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٦، وأن موئل الأمم المتحدة يتولى تيسير تبادل الخبرات بين مؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالإسكان والتنمية الحضارية والسلطات الرئيسية المسئولة عن الإسكان والتنمية الحضارية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأكدت أن هذا الاجتماع،

بالإضافة إلي الاجتماع المقرر لآسيا في عام ٢٠٠٦، يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في تنفيذ الفقرة ٣٠ الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في نتائج مؤتمر القمة.

١٠- وبالنسبة لاستقطاب التأييد بشكل عام، فان الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والذي ستستضيفه حكومة كندا، سيكون الموضوع الرئيسي فيه هو التنمية الحضرية المستدامة. ولا شك أنه سيثير الوعي ببرنامج عمل المدن بين مجموعة كبيرة من الحكومات، وممثلي المجتمع المدني. وأعلنت أن هناك اجتماعا قادما له صلة بهذا الموضوع، وهو اجتماع يستغرق ٧٢ ساعة علي شبكة الانترنت، حيث يقدم البنك الدولي معدات لعقد مؤتمر بطريقة الفيديو لتمكين سكان العالم من جميع مناحي الحياة، بمن فيهم سكان المناطق الفقيرة، من أن يعربوا عن وجهات نظرهم بشأن المسائل التي تواجه كوكباً ينتشر فيه العمران بسرعة.

١١ - وفيما يتعلق بالحملات العالمية الدائرة حول ضمان الحيازة والإدارة السليمة، فإن القضاء علي الفقر في المدن وتحقيق هدف جدول أعمال الموئل ''بموئل للجميع'' لن يتحققا إلا من خلال الاعتراف بالحق في المدينة" لفقراء الحضر. ورغم أن الأحياء الفقيرة — بسبب طبيعتها غير الرسمية — تعتبر غير شرعية وتحرم من البنية الأساسية والخدمات العامة، فإنها تمثل نصيب فقراء الحضر في المجتمع. وجوهر هذه الحملات والأعمال المعيارية في المستوطنات البشرية، هو تحويل هذا النصيب الضئيل ورأس المال البشري إلي أصول ملموسة لتحرير فقراء الحضر من الدائرة المفرغة للفقر. وبهذه الروح، وإتباعا لنهج يقوم علي الحق في المسكن، يواصل الموئل ومكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للحق في المسكن.

١٢ - وأردفت تقول إن سلسلة الكوارث التي حدثت في عام ٢٠٠٥ قد أسفرت عن خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات وسبل المعيشة، كما شردت مجتمعات بأكملها. وقالت إنه بغض النظر عن الاستجابة السخية والسريعة للمجتمع الدولي، فان حجم الدمار قد بين أن منع هذه الخسائر واستعادة منازل الضحايا وسبل معيشتهم بصورة مستدامة يتوقفان علي التخطيط والإدارة المستدامين للمستوطنات البشرية: أي وضع وتنفيذ قوانين مناسبة لتخطيط استخدام الأراضي وقوانين للبناء، وعمليات إغاثة إنسانية تبدأ من البداية كمعبر إلي التنمية. فإعداد المشردين في الداخل ومشكلتهم، والفترات الطويلة التي يقضونها في إقامة مؤقتة، تتطلب حلولاً مستدامة تجمع بين أعمال الإغاثة القصيرة الأجل وبين برامج التنمية الطويلة الأجل. وأعلنت أن الموئل قد وضع بالتعاون مع شركائه إطارا مفاهيمياً وخطوطاً توجيهية بعنوان ''الإغاثة المستدامة وإعادة البناء''.

١٣ - واستطردت قائله إن موئل الأمم المتحدة قد دعي إلي المشاركة في اللجنة التنفيذية المعنية بالوكالات الإنسانية، والفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جنيف. وأوضحت أن الموئل ملتزم بالقيام بدور أكبر في تعزيز الاستجابة الجماعية للأمم المتحدة إلي التحديات المتعلقة بالموئل والأرض والملكية في حالات ما بعد الكوارث، وتشجيع تنفيذ الفقرة ١٣٢، الخاصة بالمشردين في الداخل من نتائج مؤتمر القمة. وناشدت اللجنة أن تيسر الانضمام الكامل للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعضوية موئل الأمم المتحدة، لمصلحة الأعمال الإنسانية التي تقوم بها.

١٤ - ومضت تقول إن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، ركزت في دورتها الثالثة عشر علي موضوع المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية، وهي الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة. وقد جاءت هذه النتائج في الفقرة ٥٦ (م) من نتائج مؤتمر القمة، حيث أكدت - للمرة الأولي - أهمية

تلافي قيام الأحياء الفقيرة. وحثت البلدان علي توفير أماكن لكي يقيم عليها سكان الأحياء الفقيرة منازل جديدة، إن كان باستطاعتها ان تفعل ذلك.

١٥ - واستطردت قائلة إنه طوال الخمسة عشر عاما التي تولت فيها منصب المدير التنفيذي تضاعفت المساهمات المالية إلي الموئل أربع مرات، وتوجهت بالشكر إلي الدول الأعضاء التي جعلت ذلك أمراً ممكناً. ومع ذلك فان هذه الأموال أتت من حفنه صغيرة من البلدان، ولذا فإنها تحث اللجنة علي أن تكفل في عملية الإصلاح الجارية للأمم المتحدة، السماح للموئل بأن يعمل علي نفس مبادئ المساهمات الطوعية التي يعمل بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يتخذ هو الآخر من نيروبي مقرا له.

١٦ - **السيدة ميلس** (جاميكا): تحدثت نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إن المجموعة مازالت ملتزمة بأهداف المستوطنات البشرية، بما فيها تحسين المناطق الفقيرة وقالت إنها مقتنعة بأن أكثر الحلول جذرية واستدامة لمأساة المستوطنات البشرية هو الحد من الفقر عن طريق التوسع في فرص العمل وفي فرص الدخول إلي الأسواق أمام السلع والخدمات التي يقدمها العمال نصف المهرة وغير المهرة، واعترفت بأهمية الأبعاد الحضرية للقضاء علي الفقر، وبضرورة إدماج مسائل المياه والإصحاح في النهج الواسع للمستوطنات البشرية. وأعلنت أن هذا الأمر لا يحتاج إلي سياسات وطنية مناسبة للاقتصاد الكلي فحسب وإنما يحتاج أيضا إلي سياسات دولية تيسيرية.

١٧ - وأوضحت ان انتشار الفقر والمرض بمستويات مرتفعة، وزيادة التواتر في الكوارث الطبيعية وحجمها، وعلي الأخص في البلدان النامية، لا ينطوي علي انخفاض القدرات فحسب، وإنما يوحي بأن الكثير من الاستثمارات في المستوطنات البشرية سيذهب إلي تعويض المرافق التي دمرت بدلا من أضافة الجديد إليها.

١٨ - وأردفت تقول إن الصعوبات التي تواجه العديد من البلدان النامية تتضمن شح الموارد والمطالبات الخاصة بخدمة الدين، ولذا فإن علي المجتمع الدولي أن يفي بوعده بمساندة جهود هذه البلدان، وتزويدها بالموارد اللازمة وزيادة قدراتها، ونقل التكنولوجيا إليها، وخلق بيئة مواتية لها.

١٩ - وأوضحت أن هناك حاجة ماسة إلي زيادة المساهمات المالية إلي صندوق الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وإمكانية التنبؤ بها من أجل التنفيذ العالمي في المواعيد المحددة لجدول أعمال الموئل، والإعلان المعني بالمدن وغيرها من المستوطنات البشرية في الألفية الجديدة، والأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والإصحاح وتحسين المناطق الفقيرة. وختمت حديثها قائلة إن مجموعة الـ٧٧ والصين تدعو إلي دعم موئل الأمم المتحدة ماليا عن طريق زيادة المساهمات غير المحددة، كما دعت الحكومات إلي تقديم تمويل لعدة سنوات لتنفيذ البرنامج، ورسملة البرنامج ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة فيه.

٢٠ - **السيدة ليو** زغهونغ (الصين): قالت إن أهم أهداف الموائل الثاني التي تتعلق بتوفير مأوى لائق للجميع، ومستوطنات بشرية مستدامة، لا يمكن أن تتحقق إلا بالجهود الوطنية الفعالة، وزيادة التعاون الدولي في ظل بيئة خارجية سليمة.

٢١ - وأضافت أن التنفيذ الشامل لجدول أعمال الموئل يتطلب عملاً يحترم الظروف المحلية للبلدان واستقلالها الذاتي في صنع القرار كما ينبغي أن يتضمن هذا العمل التنمية المستدامة كمبدأ له كل الأسبقية علي المبادئ الأخرى، بمشاركة كاملة من جانب جميع قطاعات المجتمع.

٢٢ - بالإضافة إلي متابعة الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالمستوطنات البشرية، فإن حكومة الصين زادت من جهودها في مجال إصلاح الإسكان الريفي والحضري، وأسرعت في خطاها لبناء المساكن. واتخذت في إطار التنمية الحضرية والريفية عدة تدابير من أجل إعطاء أولوية فائقة لتطوير المساكن والمستوطنات البشرية.

٢٣ - واستطردت قائلة إن معدل العمران في الصين الآن هو ٤٠,٥ في المائة، وأنه دخل مرحلة سريعة من النمو. وأعلنت أن ظروف الإسكان وحقوق ومصالح الجماهير، وعلي الأخص ما يتصل بالأسر منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، قد شهدت تحسناً كبيراً. وأضافت أن الحكومة تكثف أيضا جهودها لصياغة وتنفيذ برامج للصيانة الايكولوجيه والبيئية في مختلف أنحاء الصين، علي الصعيدين الإقليمي والمحلي، وتعزيز حماية المحميات الوطنية والمناظر الطبيعية، بغرض تنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحضرية والإقليمية والتوفيق بينها وبين تنمية الموارد واستخدامها، وحماية البيئة الطبيعية والثقافية. وأوضحت أن الحكومة خصصت جوائز تشجيعية لتكريم المدن والمؤسسات والأفراد الذين يقدمون مساهمات باهرة لتحسين المستوطنات البشرية ولتشجيع الحكومات المحلية علي الإدارة المتكاملة للبيئة الايكولوجية.

٢٤- واختتمت كلمتها قائلة إن الصين علي استعداد للتعزيز التبادل مع البلدان الأخرى في مجال تنمية المستوطنات البشرية، في مسعى منها لمواصلة تنفيذ جدول أعمال الموئل، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل تحسين المستوطنات البشرية في كل مكان.

٢٥- **السيد أحمد** (باكستان): أثني علي مساهمة موئل الأمم المتحدة في تخفيف الكوارث، والمساعدات التي يقدمها في أعقاب الصراعات، والمساعدة التقنية والتعاون التقني علي الصعيد القطري. وقال إن الأمر بحاجة إلي الإسراع في الجهود وتنسيقها علي الصعيد الدولي من أجل تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف جدول أعمال الموئل.

٢٦ - واستطرد قائلا إن السياسات المناصرة للفقراء التي تركز علي ضمان الحيازة وفرص الحصول علي مسكن في حدود الإمكانيات، أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضي. وأضاف أن الدورة الثالثة عشر للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ اعترف بمدي الحاجة إلي نهج متكامل متعدد القطاعات ومتعدد العناصر الفاعلة لمعاجلة مسائل المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية، ولهذا الغرض فإن مؤتمر القمة وجه نداء جديداً من أجل زيادة الموارد علي وجه السرعة.

٢٧ - وطرح عدداً من التوصيات لضمان نهج متكامل موجهه نحو النتائج وتعزيز موئل الأمم المتحدة. ومن بين هذه المقترحات التوسع في المساعدة التقنية للبلدان النامية، وتحديد المناطق المعرضة للكوارث، ووضع استراتيجيات للتخفيف منها، وتحسين التعاون فيما بين الوكالات، وإيجاد توازن فعال بين الأنشطة المعيارية والتشغيلية للموئل.

٢٨ - وفي إشارة محددة إلي الوضع المحلي، وجهه الانتباه إلي التحديات التي يمثلها العمران في باكستان، التي ينمو فيها معدل سكان الحضر بنسبة ٤ في المائة سنويا، مبينا بعض التدابير التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الحاجة المتزايدة إلي وحدات سكنية. وأوضح ان الزلزال الذي ضرب أجزاء من باكستان وكشمير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أسفر عن وفاة ٥٥ ألف شخص وتدمير البنية الأساسية المادية بالكامل في المناطق المتضررة. وأعلن انه بفضل المساعدة والدعم من المجتمع الدولي، استطاعت حكومته بجهودها القوية أن تقوم بمهمة إعادة البناء بطريقة منسقة.

٢٩ - وأعرب عن أمله في أن يؤدي اجتماع المنتدي الحضري العالمي في عام ٢٠٠٦ إلي زيادة المشاركة العالمية وتعزيز تنفيذ الهدف رقم ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، مكررا التزام باكستان بتنفيذ التزاماتها الدولية بتشجيع التنمية المستدامة.

٣٠ - **السيدة اوفتشارنكو** (الاتحاد الروسي): قالت إن التعاون الدولي في مجال المستوطنات البشرية له أهميته البالغة كعنصر في البرنامج العالمي للتنمية المستدامة. وأضافت أن الاتحاد الروسي يؤيد سياسة التعزيز التدريجي لدور الموئل باعتباره وكالة رئيسية من وكالات الأمم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية، معربة عن ارتياحها للتقدم الذي حدث نحو تحقيق جدول أعمال الموئل والأهداف الخاصة بالمستوطنات البشرية التي وردت في إعلان الأمم المتحدة للألفية، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وأعربت عن تأييدها للجهود التي بذلت في إطار البرنامج لتعزيز الحملات العالمية لضمان الحق في المسكن ورصد الإنجازات التي تحققت في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إزالة الأحياء الفقيرة وكفالة الحصول علي مياه الشرب النقية.

٣١ - كما وجهت الانتباه إلي بعض المسائل الملحة مثل لامركزية إدارة المدن، وتعزيز أجهزة الحكم الذاتي المحلية، وإشراك المجتمع المدني، وتخفيف عواقب الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، وتقديم الإغاثة والمساعدة الإنسانية في عمليات إعادة التعمير في أعقاب الصرعات. وأضافت أن ارتفاع معدلات العمران واستمرار المشكلات الاقتصادية الخطيرة في كثير من المناطق قد خلق ضرورة قيام المجتمع الدولي بخطوات إضافية لتحسين فعالية العمل الذي يقوم به الموئل.

٣٢ - وأضافت أن الاتحاد الروسي مقتنع بأهمية التعاون بين الموئل ووكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، وبزيادة التفاعل مع مؤسسات بريتون وودز، مرحبة في ذلك بإنشاء وظيفة وكيل المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة.

٣٣ - وأبرزت أهمية الأبعاد الإقليمية والقطرية للمشكلات التي تحدث في تنفيذ جدول أعمال الموئل، قائلة إن وفدها يقر تماما بالاحتياجات الهائلة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ولكن الحصول علي مياه الشرب النقية والإصحاح، وضمان العمران المستدام هي قضايا حرجه للغاية أيضا بالنسبة للبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال. فلا شك أن أي نهج متوازن في عمل برنامج الموئل سوف يشجع التفاعل مع بلدان أوروبا الوسطي والشرقية. وبالمثل فإن الاهتمام ينبغي أن يزيد باحتياجات المستوطنات البشرية في البلدان الواقعة في أقصى الشمال والقطب الشمالي. وفي ختام كلمتها سلطت الضوء علي الاحتفال بيوم الموئل العالمي وغيره من المبادرات التي توجه انتباه العالم إلي المشكلات العديدة، وتعطي نهجاً متكاملاً لحلها.

٣٤ - **السيد سواجايا** (إندونيسيا): قال إن المجتمع الدولي مسؤول كله عن توفير مستوطنات بشرية آمنة وصحية ومستدامة للجميع. فالفقر، والأثر السلبي للعولمة، ونمو السكان، والكوارث الطبيعية، تلحق كلها أضراراً مباشرة بنوعية المستوطنات البشرية، وتحتاج إلي التزام قوي وعمل ملموس. ومع ذلك، فإن أغلب البلدان النامية تواجهه صعوبات مالية وتكنولوجية وصناعية خطيرة في الرد علي هذه التحديات. وبين أن تعبئة الموارد أصبحت بالتالي مسألة حاسمة في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأعلن أن اندونيسيا ترحب بشعبة تمويل المستوطنات البشرية التي أنشأها الموئل، والتي تقدم للمؤسسة منتدى تشغيليا لتعبئة الموارد علي الصعيد القطري.

٣٥ - ودعا إلي ضرورة تعزيز الجهود لتنفيذ جدول أعمال الموئل ضمانا للتنمية المستدامة للمدن. وأعرب عن اغتباط

بلاده لاستضافتها الاحتفال بيوم الموئل العالمي في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في جاكرتا، تحت عنوان "الأهداف الإنمائية للألفية والمدينة"، حيث تركز الانتباه بهذه المناسبة علي دور الحكومات المحلية وضرورة توفير مساكن لائقة بتكاليف منخفضة. وأعلن أن حكومة اندونيسيا بدأت، بمناسبة هذا الاجتماع، في تنفيذ برنامجين وطنيين لتحسين المساكن والحد من الفقر الحضري، وهما برنامجان ينتظر أن يحسنا من مستوي معيشة مليونين من سكان المناطق الفقيرة في ٣٢ مدينة، كما بدأت في شن حملة للتوعية العامة بالأهداف الإنمائية للألفية التي لها صلة بهذا الموضوع.

٣٦ - واستطرد قائلا إن الاحتفالات أتاحت أيضا فرصة لتسليط الأضواء علي عمليات الإغاثة التي قدمت للأحياء من ضحايا كارثة الأمواج السونامية وعمليات إعادة البناء التي تصدرها موئل الأمم المتحدة في آتشيه ونياس. وأوضح أن وكالة إعادة البناء والتعمير التي أنشأتها الحكومة، كانت هي المسؤولة عن تصمم برنامج منسق لإعادة التعمير والتنمية بقيادة المجتمع المحلي، والإشراف علي هذا البرنامج. وأعرب عن تقدير اندونيسيا البالغ للدعم الذي قدمته منظمات الأمم المتحدة، بما فيها الموئل، ومجتمع المانحين، والقطاع الخاص في تعبئة الموارد المالية من أجل إيجاد مأوي وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية في مناطق الكارثة. واختتم كلمته بأن عددا من المشاورات وعمليات التقدير المبدئية قد أنجزت بالفعل، وأنه من المتوقع إعادة بناء خمسين ألف مترل، وأن الوحدات السكنية أصبحت في مراحل متفاوتة من الاكتمال.

٣٧ - **السيدة فركان** (كرواتيا): قالت إن كرواتيا أيدت تأييدا تاما تحسين وضع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ليصبح له وضع البرامج الأخرى في عام ٢٠٠٢، ورحبت بالتقييم الايجابي بشكل عام لمكتب خدمات الإشراف الداخلية، وأن كرواتيا أنشأت لجنة وطنية للموئل كقاعدة عريضة لإعداد وتنفيذ خطط العمل القائمة علي جدول أعمال الموئل علي الصعيد المحلي. وأضافت أن النمو السريع للمدن يتطلب خطة إنمائية مستدامة وشاملة، تأخذ في اعتبارها الأبعاد الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية، وأن اللجنة الوطنية للموئل تعد الآن خطوطا توجيهية لسياسات الإسكان لإدراجها في الاستراتيجية الجديدة للتنمية في كرواتيا.

٣٨ - واستطردت تقول إن برنامج الإسكان الممول تمويلا عاما قد انشئ في عام ٢٠٠٠ بهدف مزدوج هو تحسين ظروف المساكن وتنمية صناعة البناء. وأوضحت أن هناك أكثر من ١٠٠ مدينة استفادت حتى الآن من هذا البرنامج، وتم إنشاء أكثر من ١١ ألف شقة بالمواصفات التي حددتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

٣٩ - ومضت تقول إنه مع امتداد سواحل كرواتيا لأربعة آلاف كيلو متر ووجود أكثر من ألف جزيرة بها، منها ٤٧ جزيرة غير مأهولة، فإنها تدرك تماما حاجتها إلي حماية المناطق الساحلية، ولذا فإنها وضعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ قواعد جديدة صممت لحماية القيم الطبيعية والثقافية للمناطق الساحلية، مع اتخاذ التدابير المناسبة لحماية البيئة.

٤٠ - ومضت تقول إن كرواتيا تعتمد علي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تزويدها بالمشورة في سعيها لبناء القدرات في المستقبل، لدعم السياسات العمرانية المستدامة فيها علي الصعيدين القطري والمحلي، بالتنسيق والتعاون مع غيره من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤١ - **السيد يداف** (الهند): قال إن حكومته عندما وضعت في عام ١٩٩٨ سياسة وطنية للإسكان والموئل، لم تكن تنظر إلي المسكن باعتباره مجرد أصل مادي، وإنما كجزء من موئل شامل ومستدام للمعيشة. وأضاف أن الهند تسعي إلي تحقيق هدف توفير مسكن للجميع بحلول عام ٢٠٠٧، مستخدمة نهجا تيسيريا يتضمن إصلاحات قانونية، وحوافز

مالية، ونقل التكنولوجيا. وأوضح أن ضخامة حجم سكان الحضر وزيادتهم تنذر بنقص الموائل والبنية الأساسية المرتبطة بها، واتساع الأحياء الفقيرة، وأضاف أن أعمالاً ضخمة قد بدأت لتحسين البنية الأساسية، كما اتخذت عدة تدابير لزيادة الأراضي المتاحة في المدن من أجل تخفيض أسعارها، بحيث يمكن توفير موائل للفقراء. ففي عالم يزداد فيه التوسع العمراني، أصبحت رفاهية السكان تعتمد على حل مشكلات المدن بطريقة مناسبة.

٤٢- واستطرد قائلا إن البلدان النامية بحاجة إلي مساعدة مالية وتقنية في جهودها للقضاء علي الفقر، وإقامة بنية أساسية اقتصادية قوية، وتحقيق الأمن الغذائي للفقراء في المناطق الحضرية والريفية علي السواء. وأضاف أن الهند تدرس برنامجاً لإدخال المرافق الحضرية في المناطق الريفية، من أجل تحسين نوعية الحياة في هذه المناطق وتقليل الهجرة إلي المراكز الحضرية. كما أن هناك سياسات وبرامج عديدة للحكومة مصممة لتحسين فرص المعيشة والتوظيف في المناطق الريفية. وقد بدأت الحكومة في عام ١٩٧٨ في برنامج للتنمية الريفية المتكاملة يسمح لفقراء الريف بالحصول علي دعم وقروض مصرفية، به عنصر للتدريب ومساعدات تقنية أيضا. كما أن السياسة الوطنية المقترحة للمناطق الفقيرة في المناطق الحضرية تقر استكمال وتحسين المناطق الفقيرة بدلا من إزالتها.

٤٣ - ومضي يقول إن علي المجتمع الدولي أن يتوصل إلي أدوات للتمويل تستطيع أن تمول لآجال طويلة المؤسسات الوطنية العاملة في تمويل الاحتياجات السكنية للفقراء. فالطرق التقليدية للأدوات المالية المؤسسية المدعومة ثانويا، لم تعالج المشكلة بصورة كافية. فالأمر بحاجة إلي استجابات مبتكرة لتحقيق هدف المستوطنات البشرية، والهند تقوم بالفعل بوضع خطط لتكنولوجيات بناء مساكن تحقق فعالية التكاليف وتلائم البيئة، وتعطي الأولوية للمشروعات في المناطق النائية المتخلفة والمناطق المتضررة من الكوارث، مع الاهتمام بوضع خطط للحد من تأثير الكوارث الطبيعية.

٤٤ - وأردف قائلا إن التعاون الدولي لتوفير المساعدة المالية والتقنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، ينبغي أن يكون له أقصي قدر من الأولوية إذا أريد للبلدان النامية أن تحقق الهدف الذي اتفق عليه في قمة الألفية. واختتم كلمته قائلا إن الهند علي استعداد لاقتسام التكنولوجيا المناسبة لاسيما في مجال بناء المساكن المناسبة، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٥ - **السيد اوميني** (نيجيريا): قال إن التقرير العالمي المعني بالمستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٥ سلط الضوء علي السياق العريض للمسائل التي ينطوي عليها إنجاز مساكن مستدامة. فأي نظم إسكان فعالة لابد أن تستكمل بتقليل تكاليف الإسكان وزيادة مستويات الدخل، علي أن تواصل الدولة قيامها بدور في دعم الإقراض الطويل الأجل للحد من المخاطر المرتبطة بالقروض قصيرة الأجل في صناعة الإسكان. وأعلن انه في كثير من البلدان النامية الآن، أصبح توافر التمويل طويل الأجل محدودا للغاية، بينما تكلفة الإقراض قصير الأجل ليست في متناول الفقراء. وهكذا أصبح لابد من ترتيب مشاركة الدولة، لا باعتبارها المسؤول الأول عن توفير الموئل، وإنما كميسر لهذه العملية، من خلال بعض الوسائل مثل مشروعات ضمان الائتمان، والإسكان الاجتماعي، والدعم الموجه.

٤٦ - وأعلن ان حكومته تنفذ جدول أعمال الموئل، والأهداف الإنمائية للألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والاستراتيجية الوطنية لتنمية القدرة الاقتصادية، وهي برنامج للإصلاح يهدف إلي وضع نيجيريا علي طريق النهضة

الاقتصادية والتنمية المستدامة، آملة في مساعدة مالية وتقنية من المجتمع الدولي.

٤٧ - واستطرد قائلا إن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بحاجة إلي موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها للوفاء بولايته ولمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها المتعلقة بالمستوطنات البشرية. وقال إنه في الوقت الذي يرحب فيه بالزيادة في المساهمات الطوعية في الموئل وفي صندوق المستوطنات البشرية بنسبة ٣٠ في المائة، يظل هناك شاغل بشأن الخلل الكبير بين المساهمات المخصصة وغير المخصصة، كما أن هناك حاجة ملحة إلي تغيير النمط الحالي للمساهمات، الذي ينحاز لصالح الأموال المخصصة. فبدون دعم خارجي، لن يستطيع فقراء البلدان النامية ان يحصلوا علي مأوي مناسب.

٤٨ - ومضي يقول إن الأنشطة التي يقوم بها مديرو برنامج الموئل ستشجع التكامل بين الولايات العالمية والمعيارية وبرامج وحملات الموئل. وبناء علي ذلك، فإن نيجيريا أصبح لديها الآن مكتب لدعم برنامج الموئل ومدير لبرنامج الموئل. وقال إن الأمر بحاجة إلي تماسك السياسات وتنسيقها واتساقها علي الصعيد العالمي. ودعا إلي ضرورة أن تكون السياسات مساندة للتنمية، كما أن علي تدابير الإصلاح أن تتبني النمو الاقتصادي، والقضاء علي الفقر، وإيجاد فرص عمل، والاندماج والتمكين الاجتماعيين، واستدامة البيئة.

٤٩ - **السيد كارانجا** (كينيا): قال إن الموئل لم يعد قادراً علي العمل كبرنامج بكامل طاقته، نظرا لعدم كفاية التمويل للموئل ولصندوق المستوطنات الاجتماعية وإمكانية التنبؤ بهذا التمويل، وهو أمر نابع من الخلل بين المساهمات المخصصة وغير المخصصة، بالإضافة الي الاعتماد علي عدد قليل من الجهات المانحة. ودعا المجتمع الدولي والمؤسسات المالية إلي زيادة المساهمات الطوعية غير المخصصة للصندوق، قائلا إنه من الأفضل أن يتم ذلك علي أساس مساهمات لعدة سنوات. كما دعي هذا المجتمع والمؤسسات إلي دعم الصندوق الاستئماني للمياه والإصحاح ومرفق تحسين أحوال الأحياء الفقيرة لمساعدة البلدان النامية علي تعبئة الاستثمارات العامة ورأس المال الخاص لتحسين هذه الأحياء، والمأوي، والخدمات الأساسية. وأضاف أنه من المستحسن إصدار مجموعة كاملة من القواعد واللوائح المالية التشغيلية طبقا لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق.

٥٠ - وأردف قائلا إن أهداف تحسين المياه والإصحاح والأحياء الفقيرة بحاجة إلي معالجتها بطريقة متكاملة. وبالإضافة إلي ذلك، فان الموئل بحاجة إلي أن يقوم بتقييم فوري لأداء مديري برنامج الموئل وتأثيرهم، كما أوصت بذلك الدورة العشرون لمجلس إدارته ولجنة البرنامج والتنسيق. وأوضح أن كينيا ترحب بنتائج اجتماع الوزراء الأفارقة للإسكان وتنمية المدن الذي عقد في ديربان بجنوب أفريقيا في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥، لاسيما ما أسفر عنه من مؤتمر الوزراء الأفريقي لإسكان وتنمية المدن ليكون بمثابة آلية تشاورية بشأن تشجيع التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في أفريقيا، برعاية الاتحاد الأفريقي. وحث المجتمع الدولي علي دعم هذه المبادرة، التي سيكون لها دور كبير في تنفيذ جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - واستطرد قائلا إن الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان قللت كثيرا من المكاسب التي تحققت في مجال المستوطنات البشرية، مسببة خسائر في الأرواح ، ودماراً في الممتلكات، وشقاء لا يوصف للبشر. وأضاف أن علي المجتمع الدولي، لكي يخفف من تأثير هذه الكوارث، أن يقدم المساعدة المالية والتقنية إلي الحكومات في سعيها لإقامة نظم للإنذار المبكر، موضحا أن للموئل خبرة واسعة بالتخفيف من أثر الكوارث والمساعدات في أعقاب الصراعات. ولذا فإن علي الأمين العام أن يشرك الموئل في أنشطة اللجنة

الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالكوارث والشئون الإنسانية وأن يعمم أفضل أساليبها في لجنة بناء السلام.

٥٢ - وعلي المستوي القطري قال إن حكومته، بتعاونها مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الموئل، ألزمت نفسها — من خلال برنامج كينيا لتحسين الأحياء الفقيرة - بتحسين هذه العشوائيات باستمرار في جميع المناطق الحضرية، وبالتالي تحسين حياة ما يقرب من ٥,٤ مليون نسمة وتحسين ظروف معيشتهم. وحث شركاء كينيا في التنمية علي دعم جهود الحكومة بالمساهمة في صندوق كينيا لتحسين الأحياء الفقيرة وإقامة مساكن وبنية أساسية بتكاليف قليلة. وأضاف أن الحكومة تضع اللمسات الأخيرة في قانون وطني للإسكان لتنظيم قطاع الإسكان والمستوطنات البشرية ومتابعته، وكذلك مجموعة من الحوافز للتيسير علي مقاولي الإسكان وغيرهم من الشركاء في إقامة منازل تكون في مقدور السكان، ووضع سياسة وطنية للأراضي تهدف إلي حسن استخدام الأراضي وإدارتها.

٥٣ - **السيد لوغان** (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن الكوارث الطبيعية التي حدثت في الشهور القليلة السابقة لم تكن إلا تذكرة بمدي أهمية التخطيط والبناء المستدام للمدن في تقليل تعرضها للخطر والمخاطر، لاسيما في المواقع الخطرة. وأضاف أن التخطيط في مواقع البناء وتطوير المدن ينبغي أن يهتدي بثقافة تلافي الكوارث، مع توفير مياه كافية ومرافق للإصلاح والصرف لضمان بيئة صحية والحد من الأمراض والأوبئة أو تلافيها. وأعلن أن جمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم قد نفذت برامج للمستوطنات بالاعتماد علي المجتمعات المحلية وتساهم في هذا الهدف، سواء أثناء الكوارث أو بعدها، وكأنشطة طويلة الأجل.

٥٤ - وأعلن أن حماية حياة السكان في الكوارث هي أولا وأخيرا مهمة الحكومات، مع قيام جمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأدوار معاونة. فعندما تدمر المستوطنات، تصبح إحدى الاولويات الأولي هى إقامة مأوي للطوارئ علي وجه السرعة. وقال إن الاتحاد الدولي للصليب الأحمر استجاب كثيرا لمثل هذه الطلبات من خلال توريد الخيام والحلول الأخرى علي وجه السرعة. وفي هذا الصدد، كان يطبق الدروس المستفادة في أعقاب الكثير من الكوارث الطبيعية، بزيادة توسع أنشطته في إعادة بناء المساكن علي وجه السرعة، بما في ذلك توفير منازل مؤقتة وإعادة بناء المستوطنات المدمرة بالتشاور مع موئل الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح أن أهمية التأهب لمواجهة الكوارث والحد من الأخطار، انعكس في جدول أعمال العمل الإنساني للمؤتمر الدولي الثامن والعشرين لجمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٥٥ - ثم قال إن التخطيط والبناء المناسبين استعداداً للأمور غير المتوقعة، ينبغي أن يشملا مكافحة كوارث الفيضان والزلازل والأعاصير مع تحقيق فعالية التكاليف، وكلها وسائل فعالة لمنع الخسائر مستقبلا في موارد الفقراء المحدودة. فعند وضع أي خطة وطنية، لابد من وجود نظام لإدارة أخطار الكوارث، يشتمل علي عنصر للحد من هذه الأخطار. وأوضح أن أشد فئات السكان تعرضا للخطر هم الذين يحتاجون إلي اهتمام خاص، إذ أن الفقر يرغمهم في أغلب الأحيان علي الحياة في مستوطنات هشة في أشد المواقع خطرا. فالفقراء هم أكثر الناس تعرضا في الغالب للأمراض والكوارث بسبب الأماكن التي يعيشون فيها وظروف معيشتهم، كما أن فرص حصولهم علي نظم الإعانات الاجتماعية محدودة. وأكد أن تحسين معيشتهم ينبغي أن يبدأ من تقليل الأخطار والمخاطر التي يتعرضون لها، وزيادة

مرونتهم وبناء قدراتهم. وأوضح أن التأهب لمواجهة الكوارث، لاسيما ما يحدث من ذلك في المناطق الحضرية الكثيفة السكان، لتخفيف تأثيرها والرد علي آثارها، يتطلبان التعاون من مجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة، بما فيها الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، مثل الاتحاد الدولي للصليب الأحمر، إذا أردنا تحقيق الهدف الجماعي وهو إيجاد مجتمعات محلية تتسم بالمرونة، والحماية الجيدة، والتنظيم الجيد.

٥٦ - **السيدة تيبايجوكا** (المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية): قالت إنها تشعر بالتشجيع من الوعي الواضح بالمسألة المطروحة والاعتراف بأنه مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لكي يفي الموئل بولايته في القيام بتنسيق تنفيذ جدول أعمال الموئل. وفي هذا الصدد، فإن علي الدول الأعضاء أن تناصر انضمام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية إلي عضوية الموئل. وقالت إنها تشعر بتشجيع خاص من بيان الاتحاد الدولي للصليب الأحمر، باعتباره واحداً من أهم العناصر الفاعلة في تدبير ملاجئ للطوارئ. ولاحظت، وهي تشير إلي رحلاتها الأخيرة إلي المناطق المتضررة من الموجات السونامية والزلازل في سريلانكا واندونيسيا علي التوالي، أن هذه المناطق تواجه تحديات رهيبة في بناء المساكن، كان يمكن تلافيها لو أنه كانت هناك قوانين سليمة للبناء.

البند ٧٣ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع)

(ب) **تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلي فرادي البلدان أو المناطق** (تابع) (A/C.2/60/L.4/Rev.1)

مشروع القرار *A/C.2/60/L.4/Rev.1* بشأن التعاون والتنسيق الدوليين من أجل تأهيل البشر والإحياء الإيكولوجي والتنمية الاقتصادية لإقليم سيميبالاتينسك في كازاخستان.

٥٧ - **الرئيس**: أبلغ اللجنة أن وفود البلدان التالية قد انضمت إلي مقدمي مشروع القرار، وأن مشروع القرار ليس له تأثيرات علي الميزانية البرنامجية: ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، البرازيل، بوركينافاسو، جامايكا، جمهورية تترانيا المتحدة، السنغال، العراق، غامبيا، غينيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، الكونغو، ليسوتو، مدغشقر، اليونان.

٥٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/60/L.4/Rev.1.

مشروع القرار *A/C.2/60/L.7/Rev.1* بشأن المساعدة الإنسانية والتأهيل في إثيوبيا.

٥٩ - **الرئيس**: أبلغ اللجنة أن مشروع القرار ليس له آثار علي الميزانية البرنامجية.

٦٠ - **السيد تيكيلين** (إثيوبيا): أبلغ اللجنة أن وفود البلدان التالية قد انضمت إلي مقدمي مشروع القرار: اذربيجان، أرمينيا، أسبانيا، إسرائيل، ألمانيا، أوغندا، أيرلندا، البرازيل، بوليفيا، تيمور - ليشتي، السلفادور، غامبيا، غرينادا، الفلبين، فييت نام، قبرص، لكسمبرغ، ماليزيا، نيبال، الهند.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.